الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
اللجنة الأولى

الجلسة ١٤
الاثنين، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد لوفسانجين أردنيشولون (منغوليا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

بنود جدول الأعمال ٥٧ إلى ٨١ (تابع)

النظر في مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعطي الكلمة لممثل المكسيك ليعرض مشروع القرار A/C.1/50/L.3.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن اجراء التجارب على الأسلحة النووية يجب أن ينتهي، ويجب أن ينتهي فورا. هذا ما يطلبه الرأي العام الدولي، الذي عبأ نفسه هذا العام على مستوى لم يسبق له مثيل لانتقاد سلسلة التجارب التي تجري في الوقت الراهن. وهذا الرأي العام الدولي كان واضحا ليس فقط في بيانات المتحدثين الحكوميين الرسميين في أنحاء العالم وفي الهيئات والاجتماعات الاقليمية، وبعضها على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات، وإنما أيضا في مظاهرات من جانب المجتمع المدني في الشوارع، بل وحتى في البحار.

إن المجتمع الدولي يعلم أن الوقت قد حان لتخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية بغية إنهاء انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها إلى الأبد، وعكس سباق التسلح النووي، وإنهاء التهديد الذي تفرضه التفجيرات النووية على صحة البشرية وبيئة الكوكب.

وعدم الانتشار الحقيقي للأسلحة النووية غير محدود بالانتشار الافقي: بل إنه يتضمن تخزين تلك الأسلحة وتحسينها نوعيا والوصول بها إلى حد الكمال.

وفي مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتصرف بأقصى درجات ضبط النفس في مجال التجريب النووي بانتظار دخول معاهدة للحظر الشامل للتجارب حيز النفاذ. ومع أن التفسير الأوسع لمعنى "ضبط النفس" من الواضح أنه لا يتماشى وذلك الالتزام، فإن اجراء سلسلة من التجارب التي تهدف إلى تحسين الأسلحة النووية يتناقض وهدف منع الانتشار.

ورغم أن الالتزام ليست له، بالمعنى القانوني الدقيق، قوة إلزامية، فقد تمت الموافقة عليه الى جانب القرار بالتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار، وهو التزام لا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86544
9586544

رجوع فيه، شأنه شأن جميع القرارات التي اتخذت في تلك المناسبة. وتشمل تلك القرارات الموافقة على آليات معززة من خلال عمليات الاستعراض والتحقق الدورية للالتزامات والتعهدات التي قطعتها جميع الدول الأطراف في المعاهدة على نفسها.

وفيما يخص بلدي، هناك صلة واضحة بين توطيد نظام فعال وحقيقي لعدم الانتشار والتقدم صوب القضاء على أسلحة الدمار الشامل في أبكر موعد ممكن. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أعلنت حكومة المكسيك، بمناسبة اجراء تجربة نووية، أنه من الواضح بأنه لو تضمن أي من الاستعراضات الدورية لمعاهدة عدم الانتشار بأن الدول لا تمتثل لالتزاماتها، فإن أمامنا دوما خيارا باتخاذ تدابير جذرية، بما في ذلك إعادة النظر في موقفنا بشأن معاهدة عدم الانتشار بناء على المادة العاشرة من الصك الدولي ذاك.

ومن الأمور البارزة بين المبادئ والأهداف المتفق عليها في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، نتيجة المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب في أقرب وقت ممكن وفي موعد أقصاه عام ١٩٩٦ على أبعد الاحتمالات. وعندما تشرفت برئاسة مؤتمر نزع السلاح هذا العام اتيحت لي الفرصة لأذكر انه ليس من اليسير - بل من الصعوبة البالغة في واقع الحال التفاوض بشأن قضايا نزع السلاح في خلفية أصداء التفجيرات النووية. وإذا لم تتوقف التجارب، فإننا سنفتقر إلى المناخ المؤاتي اللازم لاختتام هذه المفاوضات الهامة في الاطار الزمني المقترح.

يقال لنا إن التجارب الحالية ليست ضارة ولا تمثل أي خطر على صحة الناس أو على البيئة. وفي هذا الصدد، أتجرأ فاقتبس عن بياني في المناقشة العامة في هذه اللجنة:

"ليست هناك حقائق مثبتة على وجه القطع، وإنما هناك سخافات واضحة، .... إن كوكبنا عبارة عن كيان محدود، وعلى مدى الخمسين سنة الماضية أجريت ٢٠٤٤ تجربة نووية - بمعدل تجربة كل تسعة أيام في المتوسط. ومن السخف القول بأنهط القصف الذي لا يتوقف، وهذا الارتجاج العنيف لباطن كوكب الأرض لم يكن له ولن يكون له تأثير على البيئة أو على هذه الأرض، التي تخصنا جميعا كما تخص أحفادنا". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، اللجنة الأولى، الجلسة الثالثة، ص ١٢)

ونعتقد أن القلق العميق بشأن الآثار السلبية المحتملة للتجارب النووية الجوفية له ما يبرره تماما. فعلى سبيل المثال، ذكرت منظمة الدول الأمريكية، في ١٣ أيلول/سبتمبر، أن التجارب النووية التي تجري في جنوب المحيط الهادئ تنطوي على مجازفة محتملة بصحة وأمن الدول المحيطة به وبمصادر عيشها وبيئتها، ولا تأخذ بعين الاعتبار بالمبدأ التحذيري الوارد في اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وفي الاتفاقات الاقليمية الأخرى.

هذه هي بعض الأسباب التي حدت بوفدي إلى أن يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.3، والذي تؤكد فيه الجمعية العامة مجددا أن وقف جميع التجارب النووية من شأنه أن يسهم في منع انتشار الأسلحة النووية وأن يهيئ مناخا مؤاتيا لاختتام المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. والجمعية العامة، إذ تضع في اعتبارها أن اجراء التجارب النووية لا يتماشى والتعهدات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها في مؤتمر ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وإذ تشعر بقلق عميق حيال الآثار السلبية الممكنة للتجارب النووية الجوفية، وإذ تشاطر الجزع المعرب عنه على الصعيد الدولي والاقليمي والوطني، فإنها تشجب بقوة جميع التجارب النووية الجارية حاليا وتحث على الوقف الفوري لجميع التجارب النووية.

ويأمل وفدي أن يعتمد مشروع القرار هذا بأغلبية كبيرة تمثل المجتمع الدولي برمته، لأن التجريب النووي يجب أن يتوقف ويجب أن يتوقف على الفور.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعطي الكلمة لأمين اللجنة، الذي سيزودنا ببعض المعلومات المتصلة بعملنا.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم ببعض المعلومات المستجدة حول الحالة الراهنة لمشاريع القرارات.

حتى السادسة من مساء البارحة، تلقينا ما مجموعه ٥٠ مشروعا، من بينها مشروعا مقررين والباقي مشاريع قرارات. وأود أن أشير إلى أن مشروعي المقررين وجميع مشاريع القرارات، حتى مشروع القرار A/C.1/50/L.33، صدرت وكانت متوفرة منذ صباح اليوم. ويحدوني الأمل في أن تكون بقية المشاريع متاحة بحلول الغد.

وأود أيضا أن أشير إلى مسألة أخرى، هي الرسالة التي تلقيتها بالفاكس منكم، سيدي، بصفتكم رئيسا للجنة الأولى، وموجهة إلي بصفتي أمينا للجنة الأولى، وأود أن أشدد على أن هذه الرسالة تلقيتها بالطبع قبل الموعد

النهائي وهو الساعة السادسة مساء. وهي تنص على ما يلي:

"عزيزي السيد خيرادي،

"لعلك تذكر بأن البند ٧٩ من جدول الأعمال، المعنون "ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها،" وتمت مناقشته في إطار المكتب. وبعدئذ قدمت للجنة الأولى تقريرا شفويا، ووافق مجموع الأعضاء حينئذ على اقتراح المكتب بإرجاء مناقشة هذا البند إلى دورة لاحقة. وقد تمت الموافقة أيضا بأن المكتب، بمساعدة الأمانة، سيقدم مشروع مقرر يعرض على اللجنة الأولى في الوقت الملائم. ولذلك أطلب منك، السيد أمين اللجنة، أن تساعدني في الترتيب لعقد اجتماع للمكتب لمناقشة مشروع المقرر الذي سيقترح على اللجنة".

وأود أن أشير في ذلك الصدد إلى أننا في إطار الأمانة لدينا بالفعل مشروع مقرر موجز وسنعرضه على الرئيس والمكتب لاقراره، ثم التوصية به إلى اللجنة الأولى.

وأود أن أبلغ اللجنة بأن مشاريع القرارات التالية أصبحت البلدان المذكورة ازاءها من مقدميها:

A/C.1/50/L.1/Rev.1: البرتغال: سلوفاكيا، شيلي، منغوليا، نيجيريا؛

A/C.1/50/L.3: أوكرانيا، باراغواي، بينما، بوتسوانا، تايلند، ملديف؛

A/C.1/50/L.5: كوبا؛

A/C.1/50/L.7: استراليا، المانيا، ايسلندا، بيرو، بيلاروس، رومانيا، السويد، كندا، كوت ديفوار، مالي، النرويج؛

A/C.1/50/L.8: اثيوبيا، استونيا، أوكرانيا، بلجيكا، بلغاريا، جمهورية كوريا، الدانمرك، فرنسا، الفلبين، لكسمبرغ، مدغشقر، المملكة المتحدة، ميانمار، نيجيريا، الولايات المتحدة، اليونان؛

A/C.1/50/L.9: الاتحاد الروسي، اندونيسيا، باكستان، بنغلاديش، جمهورية مولدوفا؛

A/C.1/50/L.11: الأرجنتين، منغوليا؛

A/C.1/50/L.14: بيرو، شيلي؛

A/C.1/50/L.24: اليابان؛

A/C.1/50/L.15: الأرجنتين.

السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتكلم باسم بلدي، بابوا غينيا الجديدة، الذي يتولى حاليا رئاسة محفل جنوب المحيط الهادئ، وكذلك باسم بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ، تأييدا لمشروع القرار المتعلق بالتجارب النووية الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.3.

وقبل أن أقوم بذلك، اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لمناصبكم في هذه اللجنة الهامة. وبابوا غينيا الجديدة تؤكد لكم مؤازرتها الكاملة لكم وتعاونها معكم في الاضطلاع بواجباتكم الهامة.

اسمحوا لي كذلك أن أنتهز هذه الفرصة، باسم بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ، للاعراب عن أعمق تعازينا لأسرة رئيس الوزراء الراحل رابين ولشعب اسرائيل ازاء العمل الارهاب المروع الذي أودى بحياة زعيم حمل راية قضية السلام لشعبه وللفلسطينيين وللعالم. ويحدونا الأمل بأن يظل شعب اسرائيل رابط الجأش وأن يواصل تأييد، قضية السلام الكبرى التي دافع عنها رئيس الوزراء الراحل وناضل من أجلها والتي للأسف أدت إلى موته.

لقد كانت بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ تسوق دوما الحجة التي ترى أن التجارب النووية في أي جزء من العالم تعد خطوة إلى الوراء. وهذه الأعمال تتعارض مع أهداف ومع روح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتشكل انتهاكا كاملا للثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة فاستمرار التجارب النووية يقوض التوازن الدقيق والثقة التي رسختها الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويشكل خطرا جديا على السلم والأمن الدوليين.

وإننا، من خلال تجربتنا، نؤمن ايمانا راسخا بأن التجارب النووية تمثل تهديدا مباشرا لبيئتنا ولبقاء شعبنا. وإننا نرفض الحجة التي تساق بأن التجارب النووية مأمونة من الناحية العلمية. فليس هناك من شيء يسمى بالتجارب النووية المأمونة. وإن التعامل مع أسلحة التدمير الشامل يعد اختبارا بالغ الخطورة ومحفوفا بالمخاطر الشديدة، حيث أن وقوع أي حادث مهما كان ضئيلا يمكن أن يلحق الموت بالحياة البشرية وينطوي

على احتمالات خطيرة بالنسبة للبيئة وصحة البشر الآن وفي المستقبل.

وليس هناك أي مبرر اطلاقا للاضطلاع بهذا النشاط المخزي والمستنكر. فليس من شأنه سوى توليد القلق والتسبب في تفاقم علاقات حسن الجوار. والذين يتقيدون بمبادئ الردع النووي التي عفى عليها الزمن إنما يعيشون في الماضي ويعملون ضد روح التعاون الدولي.

ونتوجه بالشكر لأولئك الذين تقدموا للمشاركة في تقديم مشروع القرار المعروض علينا وإننا ندعو الدول الشقيقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو، وشقيقاتنا دول القارة الأفريقية التي تعمل أيضا على انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا؛ والدول الصديقة في الشرق الأوسط وآسيا، والدول التي تشاطرنا الرأي في الاتحاد الأوروبي، بما فيها بلدان أوروبا الشرقية، أن تقف معا وقفة تضامن وتصوت مؤيدة مشروع القرار الذي يعارض اجراء التجارب النووية.

ومثل العديد من البلدان الأعضاء في المحفل، كنا نحبذ لو أن النص كان أقوى بكثير ولو صيغ بعبارات إدانة أشد. غير أننا، حرصا منا على توافق الآراء، مستعدون لقبول مشروع القرار المعروض علينا.

وان التصويت المؤيد لمشروع القرار هو، في رأينا، تصويت ضد التعصب. انه تصويت ضد الغطرسة واللامبالاة؛ انه تصويت ضد التفكير الضيق الأفق؛ وتصويت ضد أولئك الذين يتجرأون على تهديد السلم والأمن الدوليين؛ وهو تصويت ضد أولئك الذين تهدد أعمالهم بيئتنا الوطنية والاقليمية والعالمية والنظام الايكولوجي؛ انه تصويت ضد اساءة استخدام القوة السياسية ضد الانسانية. وباختصار، ان التصويت بتأييد مشروع القرار هو تصويت ضد اللاعقلانية.

ان التصويت المؤيد لمشروع القرار هو تصويت للسلام وتصويت من أجل مستقبل يقوم على الثقة، ان التصويت بالتأييد هو تصويت للتسامح؛ وتصويت لحماية بيئتنا؛ وتصويت لمصلحة الانسانية.

وإننا ندعو أولئك الذين يتمتعون بالشجاعة الاخلاقية والضمير الحي أن يصوتوا تأييدا لمشروع القرار باسم التضامن الدولي والوحدة العالمية وأن يمهدوا الطريق لقيام نظام أخلاقي جديد؛ وأن ينهضوا بالسلام وليس بالكارثة؛ وأن يشجعوا التنمية البشرية، وليس تدمير البشرية، وأن يشجعوا الارادة الطيبة وليس ارادة الشر. وفي هذا الاطار، نعتبر أن التصويت بتأييد مشروع القرار سيمهد الطريق نحو انشاء مناطق اقليمية خالية من الأسلحة النووية، ويتم بالتالي تعزيز المزيد من الثقة الدولية، التي ستهيئ قيام ظروف سليمة للسلم والتنمية.

وباسم البلدان الأعضاء في المحفل، فإننا نقف بثبات في تأييدنا لمشروع القرار ونناشد ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يقدموا دعمهم القيم، الذي من شأنه أن يبعث برسالة واضحة إلى المجتمع الدولي بأننا لا يمكننا القبول بالأعمال التي يضطلع بها أولئك الذين يتجرأون على تهديد السلم الدولي والسند الأساسي للحياة الانسانية.

السيدة كوروكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم ببعض التعقيبات بشأن مشروع القرار A/C.1/50/L.3 الذي عرضه للتو ممثل المكسيك والذي تشارك اليابان في تقديمه.

إن التجارب النووية التي تجريها حاليا دولتان نوويتان تعيق إلى أبعد حد الجهود الدولية المبذولة لنزع السلاح وعدم الانتشار. وبالتالي، فإن من الأهمية الحيوية بمكان أن يدلل المجتمع الدولي على تصميمه القوي على متابعة السعي لتحقيق الوقف الفوري لجميع التجارب النووية. وفي ضوء هذه الحقيقة من المهم للجمعية العامة أن تعتمد مشروع القرار هذا بأوسع تأييد ممكن من جانب الدول الأعضاء.

واسمحوا لي أن أشرح بايجاز أفكارنا بشأن بعض عناصر مشروع القرار. أولا، أن هدف مشروع القرار ليس إدانة أي بلد بعينه. ويتمثل هدف مشروع القرار هذا في الاعراب عن معارضتنا للتجارب النووية، وعليه، فإن مشروع القرار لا يأتي على ذكر أي بلد بالاسم. أنه يركز على التجارب النووية الحالية.

ثانيا، أعربت بعض البلدان عن قلقها بشأن الأثر السلبي الذي قد يترتب على مشروع القرار بالنسبة للمفاوضات الرامية إلى ابرام معاهدة للحظر الشامل. اننا، على العكس، نعتقد أن التدليل على المعارضة القوية للتجارب النووية سيمكننا من تحقيق التقدم في تلك المفاوضات بهدف التوصل إلى ابرامها في أقرب وقت ممكن وتحقيق نتائج طيبة. فمشروع القرار تعبير واضح عن موقف المجتمع الدولي المناهض للتجارب النووية. ومع مشروع القرار هذا نتوقع من الدول الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أن تضاعف جهودها من أجل اكمال المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب بنجاح.

ثالثا، لقد ساقت بعض الدول حجة أن التجارب النووية الحالية لا تتعارض و "أقصى درجات ضبط النفس" التي وردت في المبادئ والأهداف التي أقرت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. ومع ذلك، ثمة حقيقة هي أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية وفقا لتلك المبادئ والأهداف، أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس. ونحن نعتبر هذا التزاما يقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونعتقد أيضا أن التجارب النووية الحالية ليست دليلا على ممارسة "أقصى درجات ضبط النفس"، بل إنها تنم في الواقع عن درجة أقل من ضبط النفس بعد مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار.

وبعد قولي هذا، أود أن يكون واضحا أن عبارة "لا يتفق مع" الواردة في مشروع القرار هذا ليس المقصود بها الايحاء بأن البلدان المعنية تنتهك القانون الدولي. وفضلا عن ذلك، فإن عبارة "التجارب النووية" لا تشير، بالطبع، إلا إلى التجارب النووية الجوفية الحالية، التي بدأت في أعقاب مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار.

إن التجارب النووية تشكل مصدر قلق عالمي. وعلينا أن نبرهن على تضامننا الدولي ضد التجارب النووية. واعتماد مشروع القرار هذا بأكبر قدر ممكن من التأييد سيدلل على تصميمنا على الغاء التجارب النووية، وبهذا نعطي زخما ايجابيا للمفاوضات الجارية بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب. واليابان تناشد بقوة جميع الدول الأعضاء أن تؤيد مشروع القرار هذا.

السيد ستار (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كانت استراليا تفضل كثيرا أن تتكلم اليوم لتأييد الاتجاهات الايجابية الواضحة في عالم اليوم، مثل الالتزام الدولي غير المسبوق بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وبدلا من ذلك نجد أنفسنا نتكلم عن مسألة تنتمي قطعا إلى عالم الأمس - عالم الحرب الباردة وسباق التسلح النووي. وهي مسألة التجارب النووية.

إن موقف الحكومة الاسترالية من التجارب النووية موقف واضح لا لبس فيه: إننا نشجبها وندينها بشدة. فالتجارب النووية ليس لها مكان في العهد الحالي، ولا بد من أن تنتهي، وأن تنتهي الآن.

هذه هي النقاط الأساسية في مشروع القرار A/C.1/50/L.3 الذي عرض صباح اليوم، وحظي بعدد كبير من المقدمين من بينهم استراليا. وثمة أشياء كثيرة يمكن أن تقال عن التجارب النووية، ولكننا وسائر مقدمي مشروع القرار هذا اخترنا أن تبقى رسالتنا بسيطة ومباشرة. وكما يقول مشروع القرار، فإننا "نشجب بقوة" التجارب النووية، ونحث على "وقف جميع التجارب النووية فورا".

إن توجيه نداء قوي وواضح بوقف التجارب النووية فورا مسألة ذات أهمية حيوية، ونحن نتطلع إلى رؤية أوسع تأييد ممكن لهذا النداء فيما بين أعضاء الأمم المتحدة. فالتجارب النووية تتحدى الرأي العام الدولي، وهو ما اتضح من الصرخات التي انطلقت من كل أرجاء المعمورة، بما في ذلك فرنسا، ردا على قرار الحكومة الفرنسية باستئناف التجارب في جنوب المحيط الهادئ.

والتجارب النووية أيضا تتحدى جدول أعمال نزع السلاح في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وهذا الجدول يتضمن معاهدات ثنائية تاريخية لتخفيض الأسلحة بين الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية، ومعاهدة متعددة الأطراف تحظر جميع التجارب النووية، وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي ستبرم عما قريب في جنيف. والتجارب النووية تثير أيضا شواغل غير مقبولة حول الآثار المحتملة على البيئة، وبالذات البيئة البحرية الهشة في الجزر المرجانية في جنوب المحيط الهادئ حيث تجري فرنسا تجاربها. وليس لدينا من المعلومات ما يبدد هذه الشواغل.

والتجارب النووية تخرق الالتزامات السياسية التي تعهدت بها الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في المؤتمر الذي عقدته قبل ستة أشهر لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وتلك الالتزامات، التي وردت في مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، والتي اقترنت بمقرر تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، تضمنت التزاما سياسيا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بممارسة أقصى درجات ضبط النفس إلى حين دخول معاهدة للحظر الشامل للتجارب حيز النفاذ. لقد دار الكثير من النقاش حول عبارة "أقصى درجات ضبط النفس"، وعلينا أن نكون واضحين. لقد أجرت الحكومة الصينية تجارب قبل أن يجف مداد قرار تمديد معاهدة عدم الانتشار، وبعدها بقليل أعلنت الحكومة الفرنسية عن برنامج مكثف من ثماني تجارب، بمعدل يناهز تجربة كل شهر. ومثل هذه الأعمال لا يمكن اعتبارها بأي وجه من الوجوه بأنها من قبيل ضبط النفس.

وترحب استراليا بالالتزام المتواصل من جانب الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة بوقفها

الاختياري الانفرادي للتجارب النووية. ونرفض رفضا باتا قراري فرنسا والصين باستئناف أو مواصلة التجارب.

لقد أكد مؤتمر معاهدة عدم الانتشار من جديد الهدف الذي نتشاطره جميعا، وهو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ووقف التجارب النووية من شأنه حتما أن يساعد جهودنا في سبيل تحقيق هذا الهدف، أما مواصلتها فلا يمكن إلا أن تعرقل هذه الجهود. وهذه هي الأسباب التي دفعتنا إلى الانضمام إلى الآخرين في الحث على وقف التجارب فورا. وكلمة "فورا" تعني نقطة فريدة من الزمن. وهذا الزمن هو الآن.

السيد عبد المؤمن (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي وأود شخصيا أن نعرب عن تهانئنا لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة.

حينما أختتم مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها أعماله، هنا في نيويورك، قبل ستة أشهر، زادت الثقة في الابرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب التي أود أن أتكلم عنها بايجاز.

بالنسبة لبروني دار السلام، تمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب أولوية عليا في وقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي. وتؤمن بروني دار السلام أيضا بأن تلك المعاهدة ستكون أنجع السبل للقضاء على الأسلحة النووية الحالية، ومنع أي أحد من الحصول على أسلحة جديدة منها. كما أننا لا نرى أية ضرورة لاجراء التجارب تحت ذريعة سلامة الأسلحة النووية وموثوقيتها. ومن ثم فإن التجارب النووية التي تجرى في الآونة الأخيرة تسبب لنا قلقا عميقا. فهي لا تتفق والتعهدات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها.

وبالتالي فإننا نطالب بوقف جميع التجارب النووية فورا، ونرى أن ذلك سيكون اسهاما قويا في تحقيق هدفينا الشاملين المتمثلين في عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وسيهيء المناخ المؤاتي لاختتام المفاوضات المتعلقة بابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وهذه المعاهدة ينبغي أن تكون سارية في كل الأوقات دون استثناء؛ وقوة التفجير الصفرية الخاصة بنطاق المعاهدة، والتي وافقت عليها دون لبس الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية ودول أخرى عديدة، هي بمثابة حظر شامل حقيقي للتجارب النووية.

وفي هذا الصدد، ترحب بروني دار السلام بالاعلان الصادر عن الدول النووية والتزامها بالتوقيع على المعاهدة قبل أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الذي سيعقبه دخولها المبكر حيز النفاذ. ووفد بلدي على ثقة بأن المعاهدة ستبرم في الموعد المحدد انطلاقا من نفس الروح التي حدت إلى التوقيع على معاهدات أخرى مماثلة في طبيعتها، وخاصة تلك المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق.

إن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى يبعث برسالة واضحة. فبالاضافة إلى أن هذه المعاهدة لا تزال أهم صك عالمي وأساسي لمنع انتشار الأسلحة النووية، فإن تمديدها يدلل على رغبة المجتمع الدولي المشتركة في نبذ أسلحة الدمار الشامل كافة. وعلى الرغم من بعض التطورات الايجابية في مجال نزع السلاح النووي، يود وفد بلدي أن يكرر الاعراب عن اعتقاده بأنه كان من الممكن القيام بالزيد في غضون السنة الماضية.

إننا نشاطر الكثيرين غيرنا قلقهم ازاء امكانية امتلاك مزيد من البلدان لأسلحة الدمار الشامل هذه. كما أننا لم نشهد بعد أي تخفيض جذري في نوعية الأسلحة من حيث قدرتها على التدمير. وهذا يعني أن تهديد أسلحة الدمار الشامل، في ظل تحديث الأسلحة وقدرتها ودقتها، لم ينحسر بعد على النحو الكافي.

إن تمديد معاهدة عدم الانتشار ليس هدفا في ذاته: فينبغي أن تتبعه خطوات أخرى صوب نزع السلاح الكامل وضمانات أمنية كافية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا. وعلى الصعيد الإقليمي، لا تزال بروني دار السلام ملتزمة التزاما كاملا في جهودها بكفالة بيئة سلمية ومأمونة. ونتطلع إلى استكمال المفاوضات حول معاهدة بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا.

والدول الكبرى ينبغي أن تضطلع بدور ريادي في تعزيز بيئة سلمية مأمونة. وفي هذا الصدد، ترحب بروني دار السلام ببيان الولايات المتحدة في ١١ آب/أغسطس، ولا سيما الجزء المتصل بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وتنظر بروني دار السلام إلى هذا بوصفه تعبيرا عن الموقف الجماعي بأن من الضروري وقف انتشار الأسلحة النووية وقفا تاما وفوريا.

وتعبيرا عن التزامنا بهذا المثل الأعلى الرفيع ما فتئت بروني دار السلام تدعم باستمرار الجهود الرامية

إلى الابرام المبكر لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب. وأود أن أقدم للجنة تأكيد بروني دار السلام على تعاونها الكامل في تحقيق أهداف اللجنة. وفي هذا الصدد يسر وفدي أن ينضم إلى مقدمي مشروع القرار بشأن هذا الموضوع المطروح علينا الآن.

السيد كيتينغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين تأييدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.3، ونيوزيلندا أحد مقدميه أيضا.

تعقد هذه الدورة للجنة الأولى في ظل خلفية مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهو المؤتمر الذي تم فيه تعزيز وتوطيد معايير عدم الانتشار النووي بمقتضى قرار المؤتمر بتمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى. وهذا، في رأي نيوزيلندا، عمل حكيم. إن القرارات المتخذة في ذلك المؤتمر أرست دعائم هيكل نظام أمني دولي جديد يأخذنا إلى القرن الحادي والعشرين.

إن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، النووية وغير النووية، أعادت التأكيد على أن الهدف النهائي هو الازالة التامة للأسلحة النووية. وقد التزم الجميع بخطوة عملية أولى صوب إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد أقصاه العام القادم.

ولكن بعد يومين فقط من ختام المؤتمر فجرت الصين جهاز تفجير نوويا، وبعد ذلك استأنفت فرنسا التجارب في جنوب المحيط الهادئ. وتم إجراء ثلاث تجارب حتى الآن ومن المزمع القيام بالمزيد. وكما يوضح مشروع القرار المعروض علينا أعرب أفراد وبلدان ومناطق بأكملها عن جزعهم الحقيقي إزاء هذا الفيض الجديد من التجارب النووية.

وفي منطقتنا - لأنها المنطقة التي تجري فيها التجارب في الواقع - أعرب الزعماء عما يفوق الجزع. لقد أعرب رؤساء منطقة جنوب المحيط الهادئ عن غضبهم الشديد. لقد أدنّا التجارب النووية وطالبنا بوقفها فورا.

ويمكن أن نفهم السبب في هذا الجزع بل والغضب في جميع أنحاء العالم في ضوء حقيقة أن البلدين اللذين يواصلان التجارب على الأسلحة النووية هما اللذان يشكل استئناف برامجهما للتجارب خرقا للالتزامات التي دخلا فيها في مؤتمر عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. واسمحوا لنا أن نذكر بأنهما وافقا في ذلك المؤتمر على ممارسة "أقصى درجات ضبط النفس". وقد استمعنا إلى حجج ضد مشروع القرار A/C.1/50/L.3 مفادها أنه لم يفرض قط أي التزام قانوني فيما يتصل بالتجارب النووية في مؤتمر عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. ونرى أن هذه الحجة تنم عن الخداع وتثير الخلاف: فلنتوخ منتهى الصراحة - إن مشروع القرار لم يصغ على أساس حجة أي أحد بأنه قد تم الدخول في التزامات قانونية في مؤتمر عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. لم تكن هناك التزامات قانونية. وكل ما اتفق عليه في المؤتمر كان تعهدات سياسية رسمية وهذه الالتزامات السياسية الرسمية هي التي انتهكت انتهاكا صارخا والتي أدت الآن إلى هذه العاصفة من رد الفعل السياسي.

وببساطة ليس من المقبول الدفع بأن الالتزام بممارسة أقصى درجات ضبط النفس يمكن أن يتفق وأفعال الصين وفرنسا. إن عبارة "ضبط النفس"، بمفردها تعني الإحجام عن القيام بشيء يمكن للمرء بخلاف ذلك أن يقوم به، ولكن عندما يقيَّد معنى هذه العبارة بإضافة لفظة "أقصى"، فيمكن تفسيرها بحسن نية على أنها لا تعني سوى التعهد بعدم إجراء المزيد من التجارب ريثما تبرم معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وفي ضوء تلك الخلفية، يوضح مشروع القرار هذا ليس فقط أن مجتمع المنظمات غير الحكومية يشعر بالغضب وأن الرأي العام العالمي يشعر بالغضب بل إن الحكومات أيضا تشجب هذا السلوك بأشد لهجة ممكنة.

إن الرسالة التالية يجب أن تفهم: إن تفجيرات التجارب النووية تستأهل الشجب ويجب أن تتوقف فورا. وتحث نيوزيلندا سائر أعضاء هذه اللجنة على الانضمام إلينا في توصيل هذه الرسالة بالتصويت تأييدا لمشروع القرار عند طرحه للتصويت.

السيد ازكيردو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يرغب وفد اكوادور أن يدلي ببيان مختصر تأييدا لمشروع القرار A/C.1/50/L.3 الذي عرضه ممثل المكسيك هذا الصباح.

وعلى هذا الأساس، تود اكوادور أن تكرر الاعراب عن موقفها: إن اكوادور ترفض التجارب النووية حيث أنها تعني المضي قدما صوب الانتشار الرأسي للأسلحة النووية وزعزعة الأمن الدولي وتدميرا لا رجعة فيه للبيئة.

وفي الوقت ذاته، نود أن نذكر الأعضاء بأن رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو قاموا في إعلان كيتو الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بإعادة التأكيد بصورة

لا لبس فيها ولا إبهام على موضوع التجارب النووية بالصورة التالية:

"وبوصفنا قادة أول منطقة تخلو من الأسلحة النووية، وهي منطقة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإننا نسجل مشاعر القلق العميق والرفض إزاء قيام جمهورية الصين الشعبية باستئناف التجارب النووية وقرار الحكومة الفرنسية استئناف تلك التجارب في المحيط الهادئ، وهي المنطقة الجغرافية التي تنتمي إليها أغلبية البلدان الأعضاء في مجموعة ريو. وحيث أن هذه الأنشطة تؤثر على أجواء المفاوضات المتعلقة باتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، فإننا نتوجه بنداء حار إلى حكومات جميع الدول الحائزة لهذا النوع من الأسلحة ندعوها فيه إلى وقف جميع التجارب النووية سواء بالاعلان عن ذلك من جانب واحد أو باتفاق مشترك بما يكفل التعجيل بابرام معاهدة متعددة الأطراف تحظر حظرا كاملا التجارب النووية ويمكن التحقق فعليا من نفاذها". (A/50/425، المرفق، الفقرة ٢٠)

وفي ضوء هذا الاعلان، يدعو وفدي إلى تأييد مشروع القرار بأقصى قدر من التأييد.

السيد فيليسيو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سبق لحكومة البرازيل أن أعربت عن أسفها لاستئناف التجارب النووية وعن إدانتها لها، وهي التجارب التي تقوم بها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. وشاركت البرازيل في الإعلانات ذات الطبيعة المشابهة التي صدرت عن محافل أخرى، من قبيل مجموعة ريو ومنظمة الدول الأمريكية. وإلى جانب الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو، شاركنا الدول الأطراف في معاهدة راراتونغا في إدانة التجارب النووية. ومن جانب آخر، أعربت حكومتي عن تقديرها للبلدان التي تواصل التقيد بالوقف الاختياري للتجارب النووية الذي أعلنت عنه. ونحن نتوقع أن تقوم البلدان التي تدعم نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بتأييد الوقف الفوري للتجارب النووية. وينبغي وقف التفجيرات المتعلقة بالتجارب النووية فورا. ولهذا السبب، تشارك البرازيل في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.3.

إن الإصرار على إجراء التجارب النووية يخالف الاتجاه العام صوب نزع السلاح النووي، وهو المطمح الشرعي الذي نطمح إليه. وقد تشوَّش التجارب أيضا على مفاوضات جنيف التي يجريها مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، وهو ما تعهد المجتمع الدولي بالتوصل إليه في العام المقبل. ومن المناسب أن تقوم الجمعية العامة بالعمل المقترح في مشروع القرار المعروض علينا. ونحن على ثقة بأن مشروع القرار هذا هو انعكاس لرغبة المجتمع الدولي. ونتوقع أن يصوت عدد كبير من الوفود لصالح هذا القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل منغوليا الذي سيعرض مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/C.1/50/L.16 و A/C.1/50/L.31.

السيد يومجار (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شاركت منغوليا في تقديم مشروع القرار بشأن "التجارب النووية" الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.3، وهو مشروع القرار الذي قام بعرضه هذا الصباح ممثل المكسيك بالنيابة عن مقدميه. وقد فعلت منغوليا ذلك انطلاقا من اعتقادها الراسخ بالحاجة الملحة إلى الوقف الكامل لجميع التجارب النووية، وإلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في وقت مبكّر.

وإننا نشعر بالارتياح إزاء أن الإرادة السياسية موجودة الآن لإبرام هذه المعاهدة في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦. ومع ذلك، يؤسفنا أسفا عميقا أن الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اختارتا أن تتجاهلا إرادة المجتمع الدولي والالتزام الذي تعهدتا به خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وهو الالتزام "بممارسة أقصى درجات ضبط النفس". ولقد رفض رؤساء الدول أو الحكومات الأعضاء في حركة عدم الانحياز في مؤتمرهم الأخير الذي عقد في كولومبيا، جميع أنواع التجارب النووية رفضا قاطعا، وأسفوا أشد الأسف لاستئناف واستمرار التجارب النووية. وطلبوا الى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتصرف بطريقة تتماشى مع المفاوضات والأهداف الآيلة إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

إن منغوليا توافق بالكامل على المناشدة القوية التي يتضمنها مشروع القرار بالوقف الفوري لجميع التجارب النووية. وتصميمنا على حظر عاجل لجميع التجارب النووية تعززه على نحو إضافي حقيقة أن تلك التجارب تجري قرب الحدود المنغولية. وتعرب حكومتي عن أملها الشديد في أن تصغي الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية إلى طلب المجتمع الدولي، وتوقف تجارب الأسلحة النووية فورا. ونطلب الى جميع الدول بمحض تأييدها النشط لمشروع القرار.

ويسرني الآن أن أعرض مشروع القرار A/C.1/50/L.16 المعنون "أسبوع نزع السلاح"، بالنيابة عن

مقدميه. إن مشروع القرار تقدمه وفود أفغانستان، واندونيسيا، وأوكرانيا، وباكستان، وتركمانستان، وجزر مارشال، وساموا، والصين، وطاجيكستان، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكوستاريكا، وماليزيا، ومنغوليا، وميانمار، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، ونيبال، ونيوزيلندا، واليابان.

وأسبوع نزع السلاح الذي يحتفل به سنويا منذ عام ١٩٧٨ يسهم إلى حد كبير في زيادة توعية الرأي العام بعملية نزع السلاح ودعمه لها، ودور الأمم المتحدة في هذا الميدان. وتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/50/291 والاجتماع الاستثنائي للجنة الأولى فضلا عن أحداث أخرى تجري تقليديا للاحتفال بأسبوع نزع السلاح هي أمور أثبتت مرة أخرى أن المجتمع الدولي لا يزال يعتمد على أسبوع نزع السلاح باعتباره حدثا مناسبا لزيادة تعزيز الأنشطة الوطنية والدولية لتثقيف الرأي العام وإبلاغه بالمسائل والتطورات الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح.

إن نص مشروع القرار المعروض علينا نسخة عن نص قرار الجمعية العامة ٥٤/٤٧ جيم المتخذ في الدورة السابعة والأربعين دون تصويت، مع إجراء بعض التغييرات الطفيفة عليه.

وفي ديباجة مشروع القرار A/C.1/50/L.16 تلاحظ الجمعية العامة التغير الجوهري الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة والمواجهة بين القطبين، وترحب بالإنجازات الهامة التي حدثت منذ عهد قريب في مجال نزع السلاح، وتشدد على ما تتمتع به الأمم المتحدة من دور ومكانة متعاظمين، وتؤكد مجددا على ضرورة وأهمية الرأي العام العالمي لدعم جهود نزع السلاح. وتشير إلى التوصيات المتعلقة بأسبوع نزع السلاح، وهي التوصيات التي اتخذتها الجمعية العامة في دوراتها الاستثنائية الأولى والثانية والثالثة المكرسة لنزع السلاح؛ وتدرك أهمية الاحتفال السنوي بأسبوع نزع السلاح.

وتحيط الجمعية العامة في منطوق مشروع القرار علما بتقرير الأمين العام (A/50/291)؛ وتثني على جميع الدول والمنظمات لدعمها لأسبوع نزع السلاح ولمشاركتها فيه؛ وتدعو الدول إلى أن تأخذ في اعتبارها عناصر البرنامج النموذجي لأسبوع نزع السلاح عند قيامها بتنفيذ تدابير ملائمة على الصعيد المحلي. وتدعو الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الوطنية غير الحكومية إلى مواصلة الاضطلاع بدور في أسبوع نزع السلاح، وتدعو الأمين العام إلى مواصلة استخدام أجهزة الأمم المتحدة للإعلام من أجل إيجاد تفهم أفضل بين أوساط الرأي العام العالمي لمشاكل نزع السلاح وأهداف أسبوع نزع السلاح. وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة البند المعنون "أسبوع نزع السلاح".

وأعرب عن أمل مقدمي مشروع القرار A/C.1/50/L.16 في أن تعتمده اللجنة الأولى دون تصويت.

وأود الآن أن أعرض مشروع القرار الخاص بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ A/C.1/50/L.31. وأنني أقوم بهذا بالنيابة عن البلدان التالية: اندونيسيا، وبنغلاديش، وبيرو، وتايلند، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال، ونيوزيلندا، واليابان.

يعتقد المشاركون في تقديم مشروع القرار أن مركز كتماندو الإقليمي للسلم ونزع السلاح يقوم بعمل هام في إجراء حوار في هذه المنطقة المتنوعة جدا والمتعددة العناصر من العالم. ولهذا يؤكد المشاركون في تقديم مشروع القرار مرة أخرى تأييدهم القوي لاستمرار عمل المركز وزيادة تعزيز المراكز الإقليمية كوسيلة أساسية لدفع "عملية كتماندو" وبصفة خاصة في الوقت الذي يزداد فيه التسليم بضرورة وجود نهوج إقليمية لمعالجة المسائل المتصلة ببناء الثقة ونزع السلاح والمسائل الأخرى المتصلة بالأمن في ذلك الجزء من العالم.

وفي هذا المضمار يناشد المشاركون في تقديم مشروع القرار الدول الأعضاء، ولا سيما دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بالإضافة الى المنظمات الدولية والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية، لتقديم الإسهامات الطوعية لتعزيز برنامج أنشطة المركز الإقليمي. إن دعم المراكز الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي يكتسي أهمية حيوية لمواصلة وتكثيف أنشطتها الجديرة بالثناء.

ويتعشم المشاركون في تقديم مشروع القرار أن يحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء. وفي ضوء هذا، قرر وفدي أن يشارك في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.24 الخاص بالمركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا والمركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

السيد بوني (فيجي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تشارك فيجي في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.3

بسبب رفضنا الكامل للتجارب النووية في جميع البيئات وبجميع أشكالها. وإننا ندين التجارب النووية الأخيرة التي تجريها فرنسا في جنوب المحيط الهادئ، بالإضافة الى التجارب التي تجريها الصين.

ولكن تركيزنا الأساسي ومعارضتنا يتعلقان بفرنسا، التي تجري التجارب في منطقتنا - في عقر دارنا. إن فرنسا بتجربتها الثالثة الأخيرة انما أبدت احتقارها الكامل للشعور بالقلق والاحتجاج لدى قطاعات كبيرة من المجتمع الدولي وللشعور بالغضب لدى أهل المنطقة.

إن فيجي تعارض هذه التجارب. وإننا نشعر بقلق خطير حيال آثارها على صحتنا وعلى بيئة المنطقة. إن الإجراء الحالي يسمم جو الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح ويخلق مناخا صعبا للغاية. وبالإضافة الى ذلك، يتعارض هذا مع جميع جهودنا لمنع الانتشار العالمي. كما أنه يعكر صفو علاقات دول المنطقة مع فرنسا. وإن استئناف التجارب النووية في المحيط الهادئ قوض الدور الإيجابي الذي اضطلع به ذلك البلد سابقا.

لقد تحدت فرنسا إرادة شعوب جنوب المحيط الهادئ - بل العالم - بمواصلة تجاربها النووية. لقد أبدت حكومة فرنسا مرة أخرى إزدراءها السافر بالشعور بالقلق الذي يساور جيرانها وتجاهلها الصارخ حتى لآراء الشعب الفرنسي. وقد تجاهلت فرنسا النداءات الإقليمية والعاجلة التي وجهها الذين تأثروا بالغ الأثر باستمرارها الرهيب في تجاربها النووية في جنوب المحيط الهادئ.

وإن فيجي ملتزمة بنزع السلاح النووي ووجود عالم خال من الأسلحة النووية، وهذا كان سبب تأييدنا قرار تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولا تزال فيجي تشعر بالقلق لأن الحكومة الفرنسية يبدو أنها لا تأبه بالأخطار البيئية والصحية التي يسببها استمرارها في تجاربها. وتحث فيجي فرنسا على أن تعالج هذه الشواغل فورا وأن تتيح للمجتمع الدولي جميع البيانات العلمية ذات الصلة وأن تيسر وصوله الى مناطق التجارب ذاتها للتمكين من إجراء تقييم مستقل شامل لآثار التجارب. وإذا كانت التجارب مأمونة - كما تدعي الحكومة الفرنسية - فما هو سبب السرية، التي تحرم الأوساط العلمية من البيانات الموضوعية لتقييم العواقب؟

لقد لاحظنا باهتمام الإعلان الأخير من جانب فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة من عزمها على أن تصبح من الموقعين على البروتوكولات الخاصة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. وإذا كانت فرنسا لديها هذه النوايا حقا، فإننا نطالبها بإنهاء التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ فورا. كما نحث على إغلاق المنشآت المتصلة بهذه التجارب فورا، فيما عدا المنشآت المطلوبة للرصد البيئي المستقبلي.

لقد كانت موروروا محل ثلاث بعثات علمية مستقلة خلال الثمانينات. والأشخاص الذين قاموا بإجراء هذه الدراسات لم تتح لهم الحرية الكاملة لأخذ العينات، كما أن المعلومات التي أتيحت لهم كانت محدودة. وقد وجدت البعثات، مع ذلك، أنه في منتصف الثمانينات كان هناك بعض الضرر المنظور في موروروا. فالتجارب، بطبيعتها، سببت تحطيما محليا للصخور حول مواقعها.

وإن فيجي وجنوب المحيط الهادئ ستحاسب فرنسا بصفتها تتحمل المسؤولية الكاملة عن أي اثر ضار على بيئة وعلى شعوب جنوب المحيط الهادئ ناجم عن تجاربها النووية. وسوف نواصل احتجاجنا مع شعوب جنوب المحيط الهادئ لإدانة التجارب النووية في المنطقة. وسنواصل إصرارنا على أن بيئة محيطنا يجب ألا تكون أرضا لإلقاء النفايات من جانب الآخرين للتلوث، كما يحدث في الوقت الراهن.

وإن فيجي من بين المشاركين في تقديم مشروع القرار المعروض على اللجنة لأننا مقتنعون بأنه ما دامت الأسلحة النووية والتجارب النووية موجودة، فإن أهوال المحرقة النووية، التي ألقت بظلالها الكثيفة لفترة مطولة للغاية على الإنسانية، ستظل باقية. إن نص مشروع القرار منطقي ومحكم. فهو يعبر عن الجزع المعرب عنه على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية إزاء التجارب النووية الأخيرة.

لقد قام ممثلون آخرون باستعراض أهم نقاط النص بتفصيل أكبر. ويكفيني، في هذه المرحلة، أن أقول إن مشروع القرار يشجب بقوة جميع التجارب النووية الحالية. ويريد المشاركون في تقديمه وقف التجارب الآن. وهو في فقرات الديباجة يعبر عن أسباب قلقنا العميق بشأن التجارب الحالية. وإن النص متوازن ونزيه. ولا يلجأ الى شتم أحد، بل إنه بيان سياسي قاطع الى فرنسا، وكذلك الى الصين والآخرين الذين قد يعبثون بفكرة إجراء التجارب على أي جهاز نووي، بأن المجتمع الدولي، ونحن جزء منه، يدين ويرفض هذه الجهود، وإنه لن يخشى مواصلة ذلك.

لقد كانت فرنسا صديقا حميما لفيجي، ولكن مستقبل جنوب المحيط الهادئ ومستقبل فيجي تشعر بشأنهما بلدان جنوب المحيط الهادئ بقلق خطير. وإننا

نعتبر أن مستقبلنا - مستقبل شعبنا ومستقبل حياتنا - يتعرض لتهديد جاد باستئناف ومواصلة التجارب النووية في المنطقة.

وبالنيابة عن حكومة وشعب فيجي - بل وبالنيابة عن منطقة جنوب المحيط الهادئ - أتوجه بنداء خاص الى جميع البلدان التي تريد السلم في عالمنا، والى جميع البلدان التي عارضت التجارب النووية، سواء عن طريق معاهدة أو غيرها. وإنني أذكر بالتحديد تأييد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمعاهدة تلاتيلولكو، بالإضافة الى قرارات الجمعية العامة التي أسفرت عن وقف التجارب النووية الفرنسية في أفريقيا.

وأحث جميع الوفود على تأييد مشروع القرار المعروض على اللجنة. إنه انعكاس للشعور بالإحباط العميق الذي تشعر به فيجي إزاء عمل غير ودي. وتحث فيجي جميع الدول - الكبيرة والصغيرة، النامية والمتقدمة النمو - على تأييد مشروع القرار. إن التصويت المؤيد سيكون تصويتا لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وإن التصويت المؤيد سيكون تصويتا لأمن أطفالنا وتصويتا للسلام. وأرجو من الممثلين تعزيز هذه القضية النبيلة بتأييد مشروع القرار.

السيد سليد (ساموا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هذه هي الفرصة الأولى التي تتاح لي للتكلم في هذه اللجنة، وأريد أن أغتنمها لأعرب لكم، سيدي الرئيس، عن سعادة وفد بلدي وعن إرتياحنا التام للعمل تحت رئاستكم.

وأريد أيضا، إن جاز لي، أن أسجل الصدمة والحزن العميقين جدا اللذين شعرت بهما حكومة بلدي ووفدي بلدي نتيجة الرحيل المأساوي لرئيس الوزراء رابين. ولعل التركة التي خلفها رجل السلام العظيم هذا تبقى وتثمر من أجل جميع أطفال اسرائيل.

إن ساموا لا تشعر بأي تردد عندما تضم صوتها وتأييدها بصفتها من بين مقدمي مشروع القرار A/C.1/50/L.3، المتعلق بالتجارب النووية. ولا بد لي من القول إننا كنا نفضل قرارا أشد لهجة بشأن هذه المسألة الهامة، ولكن تحقيقا لتوافق الآراء، سنضم صوتنا تأييدا لهذا النص.

وبصفتنا عضوا في محفل جنوب المحيط الهادئ، نشارك مشاركة تامة في البيان الذي أدلى به رئيس وفدنا، سفير بابوا غينيا الجديدة. إن هذه المسألة بالغة الأهمية لبلدي، مسألة تحمل حكومة بلدي بشأنها آراء بالغة القوة وتساورها بسببها شواغل قوية. وساموا تعتقد اعتقادا راسخا بأن أهم خطوة يمكننا اتخاذها نحو هدفينا المشتركين، أي السلم والأمن الدوليين، هي عن طريق القضاء التام النهائي على الأسلحة النووية.

غير أن هذين الهدفين الأساسيين الهامين تهددهما بشكل خطير الإجراءات التي تقوم بها بعض الدول النووية، والتي تترتب عليها آثار كارثية بعيدة المدى علينا جميعا. لقد عملنا بحماس - شأننا شأن كثيرين في هذه القاعة - من أجل تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونحن نؤيد تأييدا تاما المفاوضات الراهنة المتعلقة بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وهاتان المعاهدتان تشكلان معلمين تاريخيين هامين على طريق عملية بحثنا المشترك عن السلام العالمي. ولكن، فيما يتعلق بساموا يتعرض هذان الهدفان لتهديد خطير نتيجة لبرامج التجارب النووية الحالية. إنها لا تتفق على الإطلاق مع التأكيدات والتعهدات القوية الصياغة التي قدمتها الدول النووية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وفي حالة فرنسا، فإن برنامجها للتجارب يتناقض تناقضا مباشرا مع التزاماتها القانونية بمقتضى اتفاقية نوميا، التي تحظر التلوث الإشعاعي في جنوب المحيط الهادئ. إلا أن مما له أهمية أكبر أن هذه التجارب تجري في تجاهل تام شديد لصحة شعب بولينيزيا الفرنسية، وفي تجاهل لصحة وبيئة شعب بلدي ومنطقتنا.

وبلدي، دون جميع أعضاء الأمم المتحدة، أقرب الى موقع إجراء التجارب. وكما سمعنا في هذه اللجنة صباح اليوم، اتخذ زعماء منطقة المحيط الهادئ موقفا ثابتا في إدانتهم للتجارب النووية الفرنسية في منطقتنا. ونحن، أيضا، نريد أن نكرر الإعراب عما شعروا به من غضب شديد. إن شعوب المحيط الهادئ مرت بتاريخ طويل من المعاناة بسبب آثار التجارب النووية. وانظروا الى ما حدث في جزر مارشال. ولقد شاهدنا بشكل مباشر من التجارب الماضية، مثل كارثة تشيرنوبيل، كيف أن التلوث الإشعاعي لا يمكن حصره في الموقع الأولي. وبالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ، حيث تربط الدول الجزرية الصغيرة تيارات المحيط ونسائم البحر الاستوائية، تكون الآثار الكارثية للتجارب النووية هائلة. وهذه لا تصبح مجرد مشكلة إقليمية وإنما أيضا مشكلة عالمية ذات أبعاد هائلة جدا.

وهناك كم كبير من الآراء العلمية التي تتناقض مع دعوة فرنسا الى الشعور بالطمأنينة بناء على تأكيدها

بأنه ليس هناك خطر من التجارب النووية التي تجريها تحت الأرض.

وساموا تقدر تقديرا عميقا الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تواصل وقفها الاختياري للتجارب النووية. وإننا ندين ونرفض بشدة جميع التجارب النووية الحالية والمستقبلة، وندعو فرنسا، بشكل خاص، الى وقفها فورا - والى أن تفعل هذا في وجه الإدانة الدولية والإقليمية في جميع أنحاء العالم.

أخيرا، نناشد جميع الوفود بقوة أن تنضم إلينا في تأييد مشروع القرار هذا البالغ الأهمية وفي الاشتراك في تقديمه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان ليعرض مشروع القرار A/C.1/50/L.6.

السيد منير أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): طلبت الكلمة لأعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.6 بعنوان "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا".

في عام ١٩٧٢، عند افتتاح أول مفاعل باكستاني للطاقة النووية في كراتشي، طرح رئيس وزراء باكستان السابق، السيد ذو الفقار على بوتو، اقتراحا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا. وبعد انفجار بوخاران النووي في أيار/مايو ١٩٧٤، أعادت باكستان طرح هذا الاقتراح. وقد سرنا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أيدت انشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا بقرارها ٣٢٦٥ باء (د - ٢٩) المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤.

وهذا التأييد أعيد تأكيده في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدد من الأصوات في كل سنة أكبر من عددها فيما سبقها من أعوام.

منذ دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت في ١٩٧٨، أصبح إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية مكونا هاما في سعي المجتمع العالمي الى تعزيز الهدفين التوأم: نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ومن السخرية أنه بينما أحرز تقدم كبير نحو إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء مختلفة أخرى من العالم، لم يحرز تقدم يذكر نحو هدف الجمعية المؤكد مرارا الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا.

وباكستان ترحب بحرارة بدعم النظام الذي أنشأته معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي - معاهدة تلاتيلولكو - واعتماد منظمة الوحدة الافريقية معاهدة بليندابا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وبالتنفيذ التام لمعاهدة رارو تونغا في جنوب المحيط الهادئ، والانشاء المقترح لمنطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الأطلسي وفي المحيط الهندي، قد ينجح المجتمع الدولي في القضاء على انتاج ووجود الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي كله.

ولا تزال باكستان تأمل في أن تصبح المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ذات يوم حقيقة واقعة في جنوب آسيا. لقد أصدرت جميع الدول في جنوب آسيا اعلانات انفرادية، على أعلى المستويات، تتعهد بها بعدم حيازة أو تطوير أو انتاج أسلحة نووية. وما هو مطلوب الآن هو بذل جهد مخلص لتحويل هذه التعهدات الانفرادية الى نظام فعال مقبول متعدد الأطراف لعدم الانتشار، كما حدث في مناطق أخرى من العالم.

ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.6، يستهدف التأكيد مجددا على دعم المجتمع الدولي الراسخ لهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا. وهذا الهدف يتسم بإلحاح أكبر بالنظر إلى التوترات والصراعات التي تحيق بهذه المنطقة، التي يعيش فيها خمس سكان العالم.

ولقد بذلت جهود مختلفة في مسار السنوات القليلة الماضية لإحراز التقدم بشأن هذا الهدف، بما في ذلك إجراء محادثات متعددة الأطراف للدول الخمس والبلدان التسعة بشأن عدم الانتشار والأمن والمسائل ذات الصلة في جنوب آسيا. وستواصل باكستان العمل للتوصل إلى اتفاق حول بعض الوسائل العملية لتشجيع حسم النزاعات، والكبح النووي والعسكري، وتحقيق هدف عدم الانتشار في منطقة جنوب آسيا.

ويأمل وفد باكستان صادقا في أن يعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.6 بأوسع أغلبية ممكنة في إطار اللجنة وفي إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيد إدواردز (جزر مارشال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أضم صوت وفدي إلى البيانات التي أدلت بها المكسيك وبابوا غينيا الجديدة والعديد من الوفود الأخرى بشأن مشروع القرار A/C.1/50/L.3. كما أود أن أؤكد مجددا على البيانات التي

أدلى بها وفدي في الجلسة العامة للجمعية العامة وفي الجلسة الاحتفالية الخاصة وفي هذه اللجنة.

وعلى الرغم من أن العديد من البلدان قد هنأت وفود فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على إعلانها في الأسبوع الماضي بأنها ستوقع البروتوكلات ذات الصلة بمعاهدة راروتونغا قبل نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٦، فإن وفدي كان يود لو أن التوقيع على البروتوكولات قد تم منذ أمد طويل. وأي شيء أقل من الوقف الفوري للتجارب النووية التي تجريها فرنسا في المحيط الهادئ هو غير مقبول.

إن تجربة واحدة للأسلحة النووية في أي مكان هي أكثر مما يلزم بكثير. والتجربة الواحدة في المحيط الهادئ ستضيف إلى العبء الذي سنواجهه في المستقبل. واختصارا للوقت، يحيل وفدي اللجنة إلى البيانات التي أشرت إليها قبل قليل.

لقد انضمت جزر مارشال إلى مقدمي مشروع القرار هذا لأننا يجب علينا أن نعترف بأن ما يحدث هو ببساطة خطأ، ويجب علينا أن نوقفه.

السيد تشوا (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن سنغافورة، والعديد من الدول الأخرى، تشارك في تقديم مشروع القرار المتعلق بالتجارب النووية (A/C.1/50/L.3) تحت بند جدول الأعمال المعنون "نزع السلاح العام والكامل". ولم تقرر سنغافورة إلا بعد مداولة متأنية أن تشارك في تقديم مشروع القرار المذكور، الذي تعتقد أنه يتناول أحد المواضيع الأساسية التي لا تواجه هذه اللجنة أو الأمم المتحدة فحسب، بل والمجتمع العالمي برمته.

تلتزم سنغافورة التزاما تاما بعدم انتشار الأسلحة النووية وبنزع السلاح. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي المعاهدة الدولية الوحيدة الهادفة إلى احتواء الانتشار النووي، نعتبرها إحدى الدعائم التي يرتكز عليها صرح الأمن العالمي. ولهذا فإن سنغافورة تؤيد تأييدا راسخا التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها الذي عقد في أيار/مايو من هذا العام. ولقد استند هذا القرار إلى إيماننا بأن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، ينبغي أن تضاعف جهودها لتخليص العالم من الأسلحة النووية وكفالة بيئة عالمية آمنة وسلمية.

ولكن من المعروف تماما أن المفاوضات في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها كانت صعبة. وبالرغم من التوصل إلى توافق في الآراء في نهاية الأمر، فلقد أظهرت المفاوضات الصعبة أن توافق الآراء كان ضعيفا. ولكن إجراء تجارب نووية مباشرة بعد المؤتمر، على الرغم من الاحتجاجات الدولية الواسعة النطاق، يهدد بحل هذا التوافق في الآراء. ولهذا السبب بالذات أيدت سنغافورة البيان الذي أدلى به رئيس المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)، والذي دعا جميع البلدان التي كانت تزمع إجراء مزيد من التجارب النووية إلى إنهاء تلك التجارب على الفور ولا نزال نأمل بأن تمتثل جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، للاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها، والعمل صوب الإبرام المبكر لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب تكون عالمية وقابلة للتحقق منها دوليا وبصورة فعالة في موعد أقصاه عام ١٩٩٦، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس في هذه الأثناء.

إن مشروع القرار المعروض علينا له هدف مزدوج: الإعراب عن التزام المجتمع الدولي الواضح بوضع حد نهائي للتجارب النوية وتشجيع الإبرام السريع والمرضي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعتقد أن إشارة قوية من المجتمع الدولي ضد التجارب النووية من شأنها أن تساعد على التقدم بالمفاوضات الخاصة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولهذا من المهم أن تعتمد اللجنة الأولى مشروع القرار هذا بأوسع قدر ممكن من التأييد. فالتأييد الواضح لن يعزز فقط مصداقية نظام معاهدة عدم الانتشار، بل سيساعد أيضا على تشجيع نزع السلاح النووي وتحقيق إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

السيد أوكامبو (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يؤيد وفد بيرو الحجج التي دفع بها وفد المكسيك والوفود الأخرى التي تكلمت فيما سبق والتي شاركت في تقديم مشروع القرار المتصل بالتجارب النووية والوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.3. وبيرو، بدورها، مشاركة في تقديم هذا المشروع، المعروض الآن على اللجنة لتنظر فيه.

ووفد بيرو على اقتناع بأن استئناف التجارب النووية يناقض الالتزام وروح التعاون اللذين تعهد بهما المجتمع الدولي في أيار/مايو الماضي عندما قرر في هذا المحفل بالذات تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى ما لا نهاية. ويعتقد وفدي أن هذا الموقف لن يفيد المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب، بل إنه قد يحفز، بصورة غير مباشرة، موقفا مماثلا من جانب البلدان الأخرى التي تمتلك قدرة نووية.

إن التجارب النووية تفرض خطرا محتملا على صحة وأمن شعوب الدول الساحلية وعلى مواردها الطبيعية وبيئتها، مما يتعارض والمبدأ التحذيري الذي يعتبر عماد القانون البيئي الدولي، الوارد في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بالتغير المناخي، ومعاهدة ماستريخت وغيرها من الصكوك الدولية.

وموقف وفد بيرو ما انفك متماشيا مع مواقف بلدان حوض المحيط الهادئ. ووفقا لواقع بيرو ومصالحها الوطنية، فإنها على ثقة تامة من أن مشروع القرار الذي عرضه وفد المكسيك هذا الصباح سيحظى بأوسع تأييد ممكن.

السيد لاراين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم وفد شيلي أود أن أتكلم عن مشروع القرار A/C.1/50/L.3، الذي عرضه وفد المكسيك للتو والذي شاركت شيلي في تقديمه. وإنه لمن المزعج حقا بالنسبة لنا جميعا أن نضطر إلى هذا حيث أن النص يشجب بقوة أعمال أمم صديقة تربطنا معها علاقات احترام وتعاون.

فمنذ أن استأنفت الصين وبعدها فرنسا تجاربهما النووية، ونحن على اقتناع بأن من واجبنا العمل، مع البلدان الأخرى، لجعل الجمعية العامة للأمم المتحدة تعلن بأغلبية ساحقة معارضتها لهذه التجارب وتطالب بوقفها الفوري.

وتصرف شيلي في هذا الصدد يعبر عن قناعاتها الراسخة الجذور في سياستها الخارجية المتمثلة في الالتزام بنزع السلاح وعدم الانتشار، ويعبر في الوقت نفسه عن الاستجابة الصادقة والعفوية المتميزة بالاشمئزاز الذي أثارته التجارب في أوساط الرأي العام الشيلي.

وتجرى التجارب في لحظة فريدة من التاريخ المعاصر. فالأسباب الجذرية لسباق التسلح النووي شهدت تحولا عميقا على الصعيد الدولي، وتلاشى تهديد المواجهة النووية. وقد آمنت شيلي بأن التهديد لن يظهر مرة أخرى إلا في حالة الفشل في تمديد معاهدة حظر الأسلحة النووية تمديدا لا نهائيا مما يفتح الباب أمام ظهور مراكز جديدة للانتشار النووي في أي وقت. ولهذه الأسباب انضمت شيلي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأعربت عن ارتياحها إزاء تمديدها اللانهائي.

ونعتقد أن التجارب النووية التي جرت مؤخرا تسير عكس المنطق الذي ألهم المجتمع الدولي بتمديد المعاهدة. وكما أشرنا مرارا وتكرارا، فإن السبب وراء إجراء أية تجربة نووية هو الإعداد لتفجير فعلي في حالة الحرب. فمع التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار ومواراة الحرب الباردة كذكرى تعود إلى عصر آخر، فإن ما يثير الدهشة أن هذه التجارب تجري اليوم في ظروف لم تكن سائدة حتى عندما كان تمديد معاهدة عدم الانتشار غير مؤكد.

فالتفجيرات النووية عند المنعطف الحالي من الأمن الدولي لم تعد توفر مزيدا من الأمن للبلد الذي يجريها. فهي لا تسفر إلا عن شعور عميق بعدم الارتياح وإحساس بانعدام الطمأنينة لدى الأمم الأخرى. ومن الخطورة على نحو خاص أن يحدث هذا في وقت يجري فيه التفاوض في جنيف بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

والتجارب الحالية التي تجري تحت الأرض غير مناسبة من الناحية السياسية - وهي غير مناسبة على نحو مضاعف لأنها تجري بعد أيام فقط من التزام البلدين الموقعين على معاهدة عدم الانتشار التزاما رسميا بممارسة "أقصى درجات ضبط النفس". صحيح أن عبارة "أقصى درجات ضبط النفس" (NPT/CONF.1995/32، الجزء الأول، المرفق، المقرر ٢، الفقرة ٤ (أ))، التي ترد في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي، لا تنطوي على حظر قانوني. ولكن يجب على المرء أن يسأل فيما إذا كان "ضبط النفس" يعني إجراء هذا العدد من التفجيرات المعلن عنها عندما لم يكن حبر الالتزامات في معاهدة عدم الانتشار قد جف، وفي منطقة من العالم أسيء فيها إلى المشاعر إساءة عميقة، وفي وقت يكون فيه من المستحيل إجراء هذه التجارب في مناطق أخرى.

وإننا، أخيرا، نستنكر إجراء التجارب ليس فقط لأنها غير مناسبة وغير مبررة من الناحية السياسية، بل لأنها تضر كذلك بأمننا. إن لدينا مصالح أساسية في جنوب المحيط الهائد، ولا تستطيع فرنسا أن تضمن عدم إلحاق هذه التجارب أي أذى بالبيئة والصحة. وهناك دلائل راسخة على أن هيكل جزيرة موروروا المرجانية قد يعاني من الضرر، وإذا كان الحال كذلك، فمن الممكن حدوث تسربات إشعاعية أو ظواهر أخرى بعواقب لا يمكن التنبؤ بها.

إننا ربما لن نعاني اليوم من العواقب المرعبة لكارثة ايكولوجية تسفر عن هذه التجارب في المحيط الهادئ، ولكن ليست هناك أية ضمانة بأنها لن تحدث في المستقبل. ولا يزال هناك وقت لتجنب هذا الخطر، ويجب على كل بلد أن يضطلع بمسؤوليته في القيام بذلك.

في اللقاء التاريخي للدول الأطراف في معاهدة تلاتيليلكو وراروتونغا، المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر الماضي، جرى استنكار تلك التجارب وتمت المطالبة بوقفها فورا. وقد أيدت محافل أخرى عديدة هذا الالتماس. والآن حان الوقت لكي ترفع الجمعية العامة صوتها. وبالتالي فإن من الأهمية القصوى بمكان أن يحظى بيان الجمعية العامة الرسمي بأغلبية كبيرة وأن يكون قاطعا.

السيد موسراسرك (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلق على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/AC.1/50/L.3، المعنون "التجارب النووية"، ويسر وفد بلدي أن يشارك في تقديمه.

أود، بداية، أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للملاحظات التي أدلى بها ممثل بابوا غينيا الجديدة باسم بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ، وكذلك الملاحظات التي أدلى بها وفد المكسيك وغيره من المشاركين في تقديم مشروع القرار.

إن مسألة التجارب النووية هي مبعث اهتمام خاص لدى حكومة بلدي. ولقد استمعنا في هذا المحفل إلى الشهادة المتكررة بأن الحرب الباردة قد انتهت. وشهدنا في هذا العقد انفراج التوتر بين الدول، مما أدى إلى قيام علاقات دولية ما كانت لتخطر على بال أحد من قبل.

واجتمعت الدول كبيرها وصغيرها في وقت سابق من هذا العام في إطار مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لتشكيل بيئة من الأمن العالمي المعزز بشأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي ذلك اللقاء تم تمديد معاهدة عدم الانتشار تمديدا لا نهائيا في مقابل الالتزام بأقصى درجات ضبط النفس من جانب الدول النووية. وتم الالتزام أيضا بإبرام معاهدة للحظر الشامل قبل نهاية العام القادم. وتشيد حكومة بلدي بهذه الإجراءات، لأنها تمثل دلالة على العملية الإيجابية لنزع السلاح النووي، ومن شأنها، بالتأكيد، أن تنهض بالسلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، وبمجرد أن يبدو أن الجهود الدولية أخذت تسير في الاتجاه الصحيح نحو احتواء الشبح النووي، فإن قلة من ذوي المصالح الذاتية، التي تعمل على عكس اتجاه عملية نزع السلاح من خلال إجراء التجارب النووية في بيئتنا العالمية، لا يسعها إلا أن تدفعنا للتساؤل بشأن القيمة الفعلية للالتزامات التي قطعت في وقت مبكر وولدت الأمم في نفوسنا. وتاريخ التجارب النووية في المحيط الهادئ حافل بالدلائل على استعداد بعض الدول للمقامرة بحياة وأوطان سكان الجزر من خلال إجراء التجارب النووية وممارسة أنشطة أخرى أخطر من أن تمارس في أوطانها.

ونحن في منطقة ميكرونيزيا - وبخاصة جارتنا إلى الشرق، جمهورية جزر مارشال - شعرنا بالآثار الكارثية للتجارب النووية على حياة شعوبنا. وما زالت المواد الملوثة موجودة في بيئتنا، وفي أجسام أبناء شعبنا وفي قبورنا، فالتجارب النووية تترك وراءها إرثا لا يعرف الحدود السياسية ويتجاوز عمرها عمر أطفالنا وأحفاد أحفادهم. وإن الأمن القومي الذي تأمل بعض الدول أن تحققه من التجارب النووية لا يمكن أن يبرر إلحاق الأذى الأكيد بالعديد من الناس ودمار أوطانهم وبيئتهم.

وإننا نؤيد مشروع القرار هذا ودعوته إلى وقف جميع التجارب النووية، ونحث الأعضاء الآخرين على تأييده أيضا.

السيدة مكساكاتو - ديسيكو (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/50/L.3 المعروض علينا، يود وفد بلدي أن يعرب عن معارضته الشديدة لسلسلة تفجيرات التجارب النووية الحالية التي أجرتها دولتان حائزتان للأسلحة النووية. وبالرغم من الدعوات المتكررة من جانب المجتمع الدولي، تم إجراء المزيد من التجارب. وتشاطر جنوب افريقيا القلق الدلي بشأن استمرار التجارب النووية ونحث مرة أخرى وبشدة الصين وفرنسا على إنهاء برامجهما للتجارب النووية، والتخلي عن خطط إجراء التجارب في المستقبل والانضمام إلى وقف اختياري عالمي للتجارب على الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا أن تعرب عن تقديرها للدول الحائزة للأسلحة النووية التي أبقت على التزامها بالوقف الاختياري. فحكومة الوحدة الوطنية في جنوب أفريقيا تشعر بقوة أن وقف جميع التجارب النووية سيساعد في تهيئة المناخ المؤاتي لاختتام المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح لإبرام معاهدات للحظر الشامل للتجارب بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٦. وإبرام تلك المعاهدة يشكل جزءا لا يتجزأ من المقرر المتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، الذي اعتمد بتوافق الآراء في مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، المعقود في وقت سابق من هذا العام. إن جنوب أفريقيا تعارض تجارب الأسلحة النووية كمسألة مبدأ. ونود أن نرى مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع والمعروض علينا الآن معتمدا من اللجنة الأولى والجمعية العامة بأوسع تأييد ممكن.

السيدة بورجوا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قام سفير المكسيك هذا الصباح بعرض مشروع قرار بشأن التجارب النووية. وفيما يتعلق بصياغته الحالية، ترى فرنسا من واجبها أن تتقدم ببعض التعقيبات: إن مشروع قرار من هذا النوع لا يستجيب لمتطلبات الساعة ولا لمجرد مقتضيات الصدق وحسن النية. فهو لا يفي بمتطلبات الساعة، وقد حان الوقت، كما قال الكثيرون، لأن نركز جهودنا على التوصل الى معاهدة للحظر الشامل والنهائي للتجارب النووية. وهذا ما دعا فرنسا الى المشاركة في تقديم مشروع القرار الاسترالي المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، وهو أيضا ما دعا بلدي الى أن يؤيد علنا خيار الصفر، وأن يكون أول الدول النووية التي تفعل ذلك. وفوق كل شيء، تعمل فرنسا بلا كلل من أجل ضمان استكمال النص النهائي لهذه المعاهدة بأسرع ما يمكن - بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ على أكثر تقدير، وقبل ذلك إن أمكن. والنص النهائي لمشروع القرار الذي عرض صباح اليوم لم يتطرق الى تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، كموعد لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب، وكان هذا هو الجزء الإيجابي الوحيد في النص؛ مما يترك مجالا للشك في رغبة واضعي مشروع القرار في أن يلتزموا التزاما حازما، مثلنا، باتخاذ الخطوات المسؤولة المتمثلة في استكمال النص؛ ويوضح أن أولوياتهم تكمن في موطن آخر، وهو السعي الى إثارة الانفعالات والجدل. ويؤسفني أن أذكر مرة أخرى بأن الوقت هو وقت الواقعية. ويجدر بالأمم المتحدة أن تتخذ قرارات تكون متعلقة بتدابير قابلة للتنفيذ الفوري، بدلا من الخوض في جدل عقيم. ونحن نعرف جميعا أن واضعي مشروع القرار، بحثهم على وقف التجارب فورا، لا يعتمدون نهجا يمكن أن ينظر إليه بعين الاعتبار.

وعلاوة على ذلك، ما هي المصداقية التي يمكن أن نوليها لتدابير مجموعة من البلدان تقترح على اللجنة اعتماد نص يتضمن تأكيدات كاذبة؟ فهذا المشروع يشير الى الآثار السلبية المحتملة على الصحة والبيئة. وبإيحائه بأن التجارب الفرنسية قد تؤدي الى هذه الآثار، فإنه يتجاهل الدراسات العديدة التي أجراها علماء مستقلون ورفيعو المستوى خلصوا الى أن هذه التجارب لا ضرر منها. وأود أن أذكر بأنه في الآونة الأخيرة قدم فريق استرالي من العلماء المستقلين استنتاجات مماثلة أثناء اجتماع وزراء البيئة في منتدى جنوب المحيط الهادئ المعقود في بريسبان في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥.

ومن ناحية أخرى، يؤكد هذا النص أن التجارب الحالية، في زعمه، لا تتفق مع تعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، المعقود في عام ١٩٩٥. وهذا زعم كاذب. فقد أعلنت فرنسا دوما أنها تحتفظ بحقها في إكمال برنامجها. وعبارة "أقصى درجة ضبط النفس" التي اتفق عليها في أيار/مايو ١٩٩٥، لم تكن مجرد اختيار عشوائي. فهي لا تعني الوقف الفوري أو الاختياري. إنها تتعلق بالالتزام بإجراء الحد الأدنى من عدد التجارب. وهذا يعني أن فرنسا تحترم هذا الالتزام احتراما تاما.

وخلاصة القول إن النص المقدم الى اللجنة اليوم سيفقد أهميته غدا. فبدلا من أن يجمع مجتمع الأمم حول المهمة الشاملة، مهمة التحرك على وجه الاستعجال نحو عدم الانتشار ونزع السلاح والسلام، فإنه يسعى جاهدا الى الإبقاء على الشك والريبة والعداوة، من خلال تدبير قصير الأجل ينبغي ألا يكون مقبولا هنا.

السيد توهير (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا الى بعض البيانات الانفعالية حول موضوع التجارب النووية في هذا اليوم وفي سياق أعمال هذه اللجنة الأولى، ولكنني أخشى أن حقائق كثيرة تم تجاهلها، بل الواقع تشويهها، في هذه العملية. وأود، إذا سمحتم لي، أن أركز على نقطة واحدة في مشروع القرار هذا، وهي التأكيد على أن إجراء التجارب النووية لا يتفق مع تعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، المعقود في عام ١٩٩٥. وأثناء التفاوض على صيغة "أقصى درجات ضبط النفس"، أوضحت الصين وفرنسا أن هذه الصيغة ليست مرادفة للوقف الاختياري. فضلا عن أن الصين أوضحت تماما أنها تعتزم إجراء تجارب، وقالت فرنسا بالتحديد إنها تحتفظ بحقها في القيام بذلك إذا قررت حكومة جديدة في فرنسا أن ذلك ضروري.

والحكومة البريطانية لا تتعرض حاليا لهجوم بخصوص هذه القضية، لأننا لم نجر أية تجارب منذ المؤتمر الاستعراضي، وليست لدينا النية في القيام بذلك. وبالتالي فإنني آمل أن يكون بوسع وفدنا أن يقف ويقول بصريح العبارة إنه، في ضوء تاريخ عملية التفاوض، يكون التأكيد الوارد في الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار هذا بأن:

> "إجراء التجارب النووية لا يتفق مع تعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، المعقود في عام ١٩٩٥"

بكل بساطة غير صحيح.

السيد تشوي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شاركت جمهورية كوريا في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.13 المتعلق بالتجارب النووية لأسباب بسيطة ولكنها واضحة. أولا، تعارض حكومة بلدي بقوة جميع أشكال الانتشار النووي، سواء كان رأسيا أو أفقيا. ونشعر بالقلق لأن التجارب النووية من المرجح أن تضعف قدسية ومصداقية الالتزام بعدم الانتشار الذي قطعته الدول الأطراف، في أعقاب تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى. وفي حين أن العالم بأسره يستفيد من عدم انتشار الأسلحة النووية، فمما لا شك فيه أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تستفيد منه أكثر من غيرها. وما هو متوقع من الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذه المرحلة هو أن تكون مثالا يحتذى، بممارسة أقصى درجات ضبط النفس في إجراء التجارب النووية، وإن لم يكن لشيء فلتعزيز سلامة ومصداقية النظام العالمي لعدم الانتشار.

ثانيا، إن التجارب النووية تتنافى مع الروح التي جعلت من الممكن التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد حان الوقت للانتقال إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب والوقوف على نزع السلاح النووي، بدءا بجهد جاد من أجل التوصل إلى معاهدة للوقف مما يفضي إلى الهدف النهائي وهو الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، تتعارض التجارب النووية، التي تجريها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، مع الأماني المتنامية للبشرية بالعيش في عالم خال من الأسلحة النووية. ونرى أن اعتماد مشروع القرار هذا بأوسع تأييد ممكن سيعزز قضية عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

السيدة كوروكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتكلم باختصار تأييدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.31، الذي عرضه ممثل منغوليا.

كما قلت في سياق المناقشة العامة، تعلق اليابان أهمية على الأنشطة والبرامج التي يقوم بها المركز الإقليمي في كاتماندو، التي تشكل ما يعرف بـ "عملية كاتماندو"، التي تقدم لها اليابان مساعدة ملموسة.

ولهذا السبب قررت اليابان أن تصبح من بين المقدمين، سوية مع البلدان المهتمة في المنطقة، لمشروع القرار A/C.1/50/L.31. ويأمل وفدي أن يحظى مشروع القرار بأوسع تأييد ممكن عند التصويت عليه.

السيد ستار (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أوضح نقطة أو نقطتين تم الإدلاء بهما في أثناء الجلسة، وخاصة فيما يتصل بآراء العلماء الاستراليين حول التجارب النووية في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وأود أن أوضح بجلاء أن هؤلاء العلماء ذكروا في تقريرهم بأن المعلومات غير وافية بالغرض وأنهم لا يعرفون ماذا ستكون آثار التجارب النووية على بيئة الجزر وبصفة خاصة أن فرص الوصول إلى المنطقة لا تزال غير كاملة والمعلومات بشأن الموضوع ليست كاملة أيضا.

وفي ظل هذه الظروف، نرى أن الشواغل التي أعربت عنها الدول في المنطقة معقولة تماما، وأرى أنه من المناسب أن يعرب المجتمع الدولي في مشروع القرار A/C.1/50/L.3 عن بالغ القلق بشأن الآثار السلبية المحتملة للتجارب النووية تحت سطح الأرض على الصحة والبيئة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل هولندا لعرض مشروع القرار A/C.1/50/L.18، بشأن الشفافية في مجال التسلح.

السيد راماكر (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): خلال مناقشتنا الموضوعية في الأسبوع الماضي، أعربت للجنة عن بعض الأفكار العامة المتصلة بمفهوم تدابير بناء الثقة ومفهوم الشفافية في مجال التسلح. واليوم أعود إلى هاتين المسألتين وأعتزم أن أتكلم باختصار عن مشروع القرار A/C.1/50/L.18، بشأن الشفافية في مجال التسلح وبصورة أكثر تحديدا، عن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

هذا الموضوع ما فتئ مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة لعدد من السنوات. وبعد إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بموجب قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام، حظي بالاعتماد بتوافق الآراء في السنتين التاليتين كما تجلى في قراري الجمعية العامة ٥٢/٤٧ لام و ٧٥/٤٨ هاء. وفي العام الماضي واصلت الجمعية العامة تأييدها لهذا المفهوم بأغلبية ١٥٠ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء.

والسجل يعتبر في الوقت الحالي أحد تدابير بناء الثقة المقبولة على نطاق واسع، ويرمي إلى تعزيز الصراحة والثقة ومن ثم الاستقرار بين الأمم وذلك بتزويد المجتمع الدولي ببيانات رسمية عن عمليات النقل الدولي في الفئات السبع التي يشملها السجل. والتقريران الأخيران للأمين العام المتضمنان ردود الدول الأعضاء

بشأن وارداتها وصادراتها من الأسلحة التقليدية المعنية يسردان زهاء ٩٠ ردا على السجل.

والأمين العام في تقريره المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بشأن السجل (A/50/547) قدم بيانا بـ ٨٤ ردا حتى الآن من الدول الأعضاء على السجل عن عام ١٩٩٤. وعلى أساس خبرة العام الماضي، من المتوقع في نهاية المطاف أن يصل العدد الإجمالي للردود عن عام ١٩٩٤ نفس مستواه في العامين السابقين تقريبا، وربما مستوى أعلى قليلا.

إن تقييم السجل عن السنوات الثلاث الأولى لا يزال إيجابيا. ومستوى الاشتراك في هذا العام، كما كان في السنتين السابقتين، مشجع. وعلى الرغم من أن عدد الردود لا يزال يتأرجح في مستوى يقل قليلا عن نصف عضوية الأمم المتحدة، فإن الردود تشمل معظم التجارة الدولية في الأسلحة في الفئات السبع للأسلحة التي أشرت إليها.

وعلى سبيل المثال، في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ تم الإبلاغ عن ٩٠ في المائة من عمليات نقل الأسلحة قيد البحث. لذلك من المأمول أن نفترض أن معظم النصف الآخر من عضوية الأمم المتحدة الذي لم يرد لا يصدر ولا يستورد أيا من الأسلحة المعنية. ولكن من المهم أن تقوم الدول الأعضاء التي لا تستورد أو لا تصدر أسلحة بإبلاغ الأمين العام لأن ما يسمى بالرد بـ "لا شيء" يبين أنه لم يتم نقل أسلحة، الأمر الذي ينبغي في ذاته أن يعزز الثقة. وعلاوة على هذا، فإنه يشير إلى أن الدول الأعضاء المعنية على استعداد للاشتراك في عملية بناء الثقة حتى يتسنى، وهذا أمر واجب، تحسين الاشتراك في السجل، إذ أن الاشتراك وخاصة في بعض المناطق والمناطق دون الإقليمية يكتسي أهمية فائقة ليس فحسب من أجل زيادة تعزيز السجل ذاته بل أيضا بالطبع من أجل بناء الثقة.

وبالنسبة لتوسيع نطاق السجل فإن فريق الخبراء الحكوميين المعقود في عام ١٩٩٤ أعاد التأكيد على هدف توسيع السجل في وقت مبكر وذلك بإدراج بيانات بشأن المقتنيات والمشتريات العسكرية من الإنتاج الوطني. لكنها لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق فيما يتصل بهذا الإجراء على نفس الأساس المتوخى في عمليات النقل.

ويوافق عدد متزايد من الدول على أن السجل يصبح أكثر اكتمالا وجدوى إذا شمل المقتنيات والمشتريات العسكرية من الانتاج الوطني. وهذا يعني أن المراجعة في المستقبل ينبغي أن تشمل ليس فحسب استمرار وتشغيل السجل بل أيضا استمرار تطويره.

ونيابة عن البلدان التالية يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/50/L.18 المعنون "الشفافية في مجال التسلح":

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، استراليا، استونيا، البانيا، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوتان، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تركيا، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، ساموا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سوازيلند، السويد، شيلي، غواتيمالا، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، لختنشتاين، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

وهكذا، يسرني أن أقول، إن ما يزيد على ثُلث أعضاء الأمم المتحدة ألقوا مرة أخرى بثقلهم خلف مشروع القرار الحالي.

اسمحوا لي سيدي بأن أشرح بإيجاز الخصائص الرئيسية لمشروع القرار وهدفه: فمشروع القرار، في جوهره، مشروع إجرائي يرمي إلى الابقاء على قوة الدفع التي يتمتع بها سجل الأسلحة التقليدية، والتشجيع على المشاركة فيه على نطاق أوسع. وتؤكد الجمعية العامة فيه على عزم المجتمع الدولي على كفالة التشغيل الفعال للسجل، وتطلب إلى الدول الأعضاء، كما كان الحال في السنوات السابقة، أن توفر البيانات المطلوبة بحلول ٣٠ نيسان/أبريل من كل عام.

علاوة على ذلك، تؤكد الجمعية العامة من جديد على القرار ٧٥/٤٩ جيم المتخذ في العام الماضي بأغلبية ساحقة، والقاضي بعقد اجتماع لفريق آخر من الخبراء الحكوميين في عام ١٩٩٧ لاستعراض تشغيل السجل وزيادة تطويره.

ثالثا، يتضمن المشروع دعوة الى مؤتمر نزع السلاح أن ينظر في مواصلة أعماله في ميدان تحقيق الشفافية

في مجال التسلح. ففي دورته لعام ١٩٩٥، لم يتسن استئناف العمل بشأن هذا الموضوع لأسباب لا علاقة لها بالموضوع. ويحدونا الأمل في أن تسنح الفرصة للمؤتمر في العام المقبل لمواصلة أعماله بشأن هذا الموضوع الهام، ألا وهو موضوع تحقيق الشفافية في مجال التسلح. ولا يعود تاريخ السجل والعمل في مؤتمر نزع السلاح إلا لسنوات قليلة. ولقد دلت التجربة على أن نزع السلاح المتعدد الأطراف يحتاج إلى الوقت لينضج.

إن هدف المقدمين من مشروع القرار هذا هو التأكيد على الدعم الواسع النطاق الذي حظي به السجل في السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، أشعر بالتشجيع إزاء الدعم الثابت لمفهوم تحقيق الشفافية في مجال التسلح، مثلما هو مـُجسـَّد في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وأعرب عنه خلال المناقشة العامة وفي المناقشات الموضوعية التي جرت في الأسبوع الماضي على حد سواء.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد بلدي أن يقدم بعض التوضيحات المتعلقة بمشروع القرار A/C.1/50/L.3 الذي تشرفت بعرضه هذا الصباح.

أعتقد بأن الحافز على العمل ليس امتيازا لأي عضو من أعضاء هذه اللجنة. وأود أن أشير الى أن مشروع القرار لا يقول في أي مكان فيه إن التجارب النووية - أي التجارب تحت سطح الأرض - هي من دون شك وبيقين كامل خطر على الصحة والبيئة. فمشروع القرار يقول إن هناك قلقا إزاء الآثار المحتملة؛ ولا يمكن إنكار وجود هذا القلق. وقد بيـَّنه وأعلنه رؤساء الدول، واجتماعات رؤساء الدول، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع الدولي. والقلق هو حقيقة، وهذا يتماشى تماما مع الواقع وحسن النية. ويقول مشروع القرار إن التجارب النووية لا تتفق مع تعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥. وهو لا يقول إن هذا يمثـّل انتهاكا: فهو يقول إنه لا يتفق مع التعهدات؛ وهذه مسألة تفسير، وليست مسألة حقيقة لا تقبل الجدل أو مسألة حـُسن نية.

ومشروع القرار لا يقول إننا لن نختتم المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ضمن التواريخ المذكورة في مشروع قرار آخر، وهو مشروع القرار الذي سيقوم وفد بلدي بعرضه غدا. فمشروع القرار يقول إننا مقتنعون بأن وقف التجارب النووية سيهيئ مناخا مؤاتيا لاختتام المفاوضات، ونحن مقتنعون بهذا، وإذ نفعل ذلك لا نكون مقصرين تجاه الحقيقة أو حـُسن النية.

ويحث مشروع القرار على الوقف الفوري لجميع التجارب النووية، ويأسف للتجارب الحالية. فالمسألة ليست مسألة ظاهرة عابرة: فهو لا يقول إن التجارب النووية ينبغي وقفها في غضون سنة. ولا يمكن لأي وفد هنا أن يؤكد لنا أنه عندما تجتمع الجمعية العامة في العام المقبل، لن تكون هناك دولة نووية تقوم بإجراء تجارب.

ونحن، مقدمي مشروع القرار، غير مقصرين في واجبنا تجاه الحقيقة أو حـُسن النية: فالآخرون هم المقصـّرون.

السيد أونانغا - أنيانغا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد بلدي أن يبدي بعض الملاحظات بشأن مشروع القرار A/C.1/50/L.18.

ويود وفد بلدي أن يشير إلى أننا نشاطر بالكامل جوانب القلق التي ذكـِرت في مشروع القرار. إننا لسنا من مقدميه، ولكننا سنؤيده بالتأكيد. ومع ذلك، نود أن نؤكد على حقيقة أن توسيع السجل ينبغي ألا يأخذ بعين الاعتبار المخزونات القائمة والإنتاج في الدول المنتجة للأسلحة فحسب، بل وأيضا فكرة أن الفئات التي يشملها السجل ينبغي توسيعها.

وهنا أود أن أتشاطر وإياكم القلق الذي تشعر به دولة تقع في أفريقيا الوسطى. ففي سياق الحلقة الدراسية التي نظمت مؤخرا بشأن السجل، أشير الى أن الدول الأعضاء في هذه المنطقة لم تسهم في السجل لجملة أسباب منها أن فئات الأسلحة التي يشملها السجل لم تكن تهم غالبية الدول الأعضاء في المنطقة. وفي هذا الصدد، تساءلنا إن كان من الضروري اقتراح فكرة بإنشاء سجل ثان، سجل يشمل الدول الواقعة في المنطقة دون الإقليمية أو الدول المعنية مباشرة بانتشار الأسلحة الصغيرة.

وأود أن أوجه انتباه اللجنة الى هذا على سبيل الاقتراح بأن مفهوم توسيع السجل يجب ألا يقتصر على المخزونات الموجودة، بل يجب أن يشمل أيضا طبيعة وفئات الأسلحة المعنية في السجل.

السيد لابتسناك (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أتكلم بإيجاز بشأن مشروع القرار A/C.1/50/L.18.

من الواضح مع كل ما يجري، إننا نحتاج الى زيادة الشفافية فيما يتعلق بالتسلح. لقد كانت بيلاروس، شأنها شأن دول أخرى، من بين المشاركين في تقديم مشروع

القرار A/C.1/50/L.18 بشأن الشفافية. فالعدد الكبير من مقدمي مشروع القرار يدلل على أهمية المسائل المطروحة فيه. وإننا نقدم المعلومات بانتظام الى السجل. ونعتقد أن عدد البلدان آخذ في التزايد وندعو جميع الدول الى تأييد مشروع القرار هذا واعتماده بالإجماع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن عددا من الوفود أضافت أسماءها الى قائمة مقدمي مشروع القرار بعد أن قرأت هذا الصباح القائمة الأولى بالأسماء، فإنني سأقرأ الإضافات الى القائمة، التي تتضمن بطبيعة الحال الأسماء التي سبق إيرادها.

أصبحت البلدان التالية من بين مقدمي مشاريع القرارات المذكورة إزاءها.

A/C.1/50/L.1/Rev.1: البرتغال، سلوفاكيا، شيلي، كمبوديا، منغوليا، نيجيريا؛

A/C.1/50/L.3: أوكرانيا، باراغواي، بنما، بوتان، بوتسوانا، تايلند، ملديف؛

A/C.1/50/L.5: ترينيداد وتوباغو، كوبا؛

A/C.1/50/L.7: استراليا، ألمانيا، أيسلندا، بيرو، بيلاروس، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، السويد، فنلندا، كندا، كوت ديفوار، مالي، المملكة المتحدة، النرويج؛

A/C.1/50/L.8: اثيوبيا، استونيا، أوكرانيا، بلجيكا، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، فرنسا، الفلبين، كازاخستان، لكسمبرغ، مدغشقر، المملكة المتحدة، ميانمار، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان؛

و A/C.1/50/L.9: الاتحاد الروسي، اندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، بنغلاديش، جمهورية مولدوفا، كينيا؛

A/C.1/50/L.11: اثيوبيا، الأرجنتين، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، كينيا، منغوليا؛

A/C.1/50/L.12: بولندا، سري لانكا، سنغافورة؛

A/C.1/50/L.13: استراليا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، هندوراس؛

A/C.1/50/L.14: بيرو، شيلي؛

A/C.1/50/L.16: كازاخستان، كينيا؛

A/C.1/50/L.24: اليابان؛

A/C.1/50/L.15: الأرجنتين، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، كمبوديا؛

A/C.1/50/L.18: أرمينيا، كوستاريكا.

وأود أيضا أن أعلن أن اجتماعا سيعقد اليوم تحت رعاية سري لانكا في الساعة ١٥/١٥، في قاعة الاجتماعات (دال)، للوفود المهتمة بمشروع القرار A/C.1/50/L.49، المعنون "مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥".

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.